الأنباء
الاثنين 25 ابريل 2011

حققت زيادة بنسبة 57,5٪ مقارنة بالفترة ذاتها من 2010 والإيرادات زادت بنسبة 35,1٪

285,1 مليون دينار صافي ربح «الوطنية للاتصالات» للربع الأول

قال رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للاتصالات الشيخ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني ان الربع الأول من العام الحالي مثل فترة نجاح أخرى بالنسبة للشركة وذلك من حيث النمو المستمر لقاعدة العملاء والإيرادات وكذلك صافي الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء.

وأضاف الشيخ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني في تصريح صحافي، بمناسبة الإعلان عن النتائج المالية للشركة للربع الأول: « لقد أتممنا زيادة حقوق ملكيتنا في تونسيانا من 50٪ الى 75٪ بما يسمح للوطنية بالتجميع المحاسبي لتوسيانا على أساس التجميع الكلي، وحققت الوطنية للاتصالات في نهاية الربع الأول 2011 زيادة في الإيرادات بنسبة 35,1٪ وكذلك صافي الربح قبل الضريبة والفائدة والإهلاك والإطفاء بنسبة 57,5٪ مقارنة بالفترة ذاتها من 2010».

الأداء التشغيلي

وذكر آل ثاني أن إجمالي عدد العملاء النشطين ارتفع في نهاية الربع الاول2011 إلى16,6 مليون عميل، مقارنة بـ 15,8مليون عميل في الفترة ذاتها من 2010، أي بزيادة بلغت 5,6٪.

وبين أن الإيرادات في نهاية الربع الأول 2011 بلغت 169,8 مليون دينار (615,0 مليون دولار) مقارنة بـ 125,7 مليون دينار (455,1 مليون دولار) في الفترة ذاتها من 2010 أي بزيادة بلغت 35,1٪.

وقال أن الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والإطفاء بلغ في الربع الأول من العام الحالي 73,4 مليون دينار (265,9 مليون دولار)، مقارنة بـ 46,6 مليون دينار (168,8مليون دولار) في الفترة ذاتها من 2010 أي بزيادة بلغت 57,5٪.

الشيخ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني

ارتفع إجمالي عدد العملاء النشطين في نهاية الربع الاول2011 إلى 16,6 مليون عميل

وأشار إلى أن صافي الربح المجمع في نهاية الربع الأول من السنة الحالية بلغ 285,1 مليون دينار (1,03 مليار دولار)، مقارنة بـ 16,2 مليون دينار (58,7 مليون دولار) في الفترة ذاتها في 2010، وتضمن صافي الربح المجمع للربع الأول 2011 مبلغ 265,5 مليون دينار (961,5 مليون دولار قيمة مكاسب تم الاعتراف بها خلال إعادة التقييم العادلة لحصة الوطنية للاتصالات الأساسية والبالغة 50٪ وكذلك حصة الملكية الحالية بعد الزيادة الى 75٪ في حقوق ملكية «تونسيانا»، وباستثناء مكاسب إعادة تقييم الملكية بالقيمة العادلة يكون صافي الربح المجمع 19,6 مليون دينار (71,1مليون دولار) أي بزيادة 21,2٪ عن الفترة ذاتها في 2010.

وقال أن ربحية السهم المجمعة في نهاية الربع الأول 2011 بلغت 569 فلسا (2,1 دولار) للسهم مقارنة بـ 32 فلسا (12سنتا) للسهم في الفترة ذاتها من 2010، وباستثناء مكاسب إعادة التقييم بالقيمة السوقية تكون ربحية السهم المجمعة قد ارتفعت الى 39 فلسا (14 سنتا).

الأداء التشغيلي للمجموعة

«الوطنية» الكويت

ارتفع عدد عملاء الوطنية للاتصالات في نهاية الربع الأول 2011 إلى 1,87 مليون عميل بزيادة بلغت 15,2٪ عن الفترة ذاتها في2010، كما بلغت إيرادات الربع الأول 62,6 مليون دينار (226,5 مليون دولار)، مقارنة بإيرادات بلغت 52,8 مليون دينار (191,4 مليون دولار) في الفترة ذاتها من 2010، أي بزيادة بلغت 18,4٪، كما بلغ الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والإطفاء في نهاية الربع الأول من السنة الحالية29,9 مليون دينار (108,2 ملايين دولار)، مقارنة بـ 21,7مليون دينار (78,5مليون دولار) في الفترة ذاتها من 2010 أي بزيادة بلغت 37,8٪، وفي نهاية الربع الأول 2011 بلغ صافي الربح 285,2 مليون دينار (1,03مليار دولار). مقارنة بـ 14,7 مليون دينار (53,1 مليون دولار) في الفترة ذاتها من 2010.

وتضمن صافي ربح الربع الأول من2011 مبلغ 265,5 مليون دينار (961,5 مليون دولار) تم الاعتراف به كمكاسب خلال إعادة التقييم بالقيمة العادلة لحصة ملكية الوطنية للاتصالات الأساسية والبالغة 50٪ وكذلك حصة الملكية الحالية بعد الزيادة الى 75٪ في حقوق ملكية في «تونسيانا» ـ وباستثناء مكاسب إعادة التقييم بالقيمة العادلة ـ يكون صافي الربح للربع الأول من السنة الحالية 19,7 مليون دينار (71,3 مليون دولار) أي بزيادة بلغت 34,3٪ عن الفترة ذاتها من 2010.

«تونسيانا»تونس:

استقر عدد عملاء تونسيانا في نهاية الربع الأول 2011 عند 5,98 ملايين عميل، بزيادة بلغت 10,8٪ عن الفترة ذاتها في2010، أما الايرادات في نهاية الربع الأول 2011 فبلغت 44,7 مليون دينار (161,7 مليون دولار) مقارنة بإيرادات بلغت 26,0 مليون دينار (94,2 مليون دولار) عن الفترة ذاتها في 2010.

وبنهاية الربع الأول 2011 بلغ الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والإطفاء24,1 مليون دينار (87,2 مليون دولار) مقارنة بـ 13,6 مليون دينار (49,1 مليون دولار) أي بزيادة بلغت 77,2٪ عن الفترة ذاتها في 2010، وبزيادة حصة ملكية الوطنية للاتصالات في حقوق ملكية تونسيانا (75٪) الآن أصبح أساس التجميع لكل من الإيرادات وصافي الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والإطفاء هو أساس التجميع الكامل 100٪ (سابق اساس التجميع النسبي 50٪).

واستقر صافي الربح في نهاية الربع الأول 2011 الى 9,0 ملايين دينار (32,6 مليون دولار) مقارنة بـ 6,1 ملايين دينار (22,2 مليون دولار) أي بزيادة بلغت 47,5٪ عن الفترة ذاتها في 2011.

وبلغت حصة الوطنية للاتصالات في نهاية الربع الأول من السنة الحالية 6,8 ملايين دينار (24,5 مليون دولار) مقارنة بـ 6,1 ملايين دينار (22,2 مليون دولار) عن الفترة ذاتها في 2010، وهذا يعكس الزيادة في حقوق ملكية تونسيانا الى 75٪.

«النجمة»الجزائر:

وصل عدد عملاء «نجمة» في نهاية الربع الأول 2011 الى 8,08 ملايين عميل، وبلغت إيرادات الربع الأول من السنة الحالية 50,5 مليون دينار (182,9مليون دولار) مقارنة بـ 37,8 مليون دينار (136,9 مليون دولار) أي بزيادة بلغت 33,6٪ عن الفترة ذاتها في 2010، وأما الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والإطفاء في نهاية الربع الأول 2011 فقد بلغ 19,1مليون دينار (69,2 مليون دولار) مقارنة بـ 13,0 مليون دينار (47,1 مليون دولار) أي بزيادة بلغت 46,9٪ عن الفترة ذاتها من 2010.

وبلغ صافي الربح في نهاية الربع الأول من السنة الحالية 5,2 ملايين دينار (18,9 مليون دولار) مقارنة بصافي خسارة بلغت 0,9 مليون دينار (3,4 ملايين دولار) عن الفترة ذاتها في 2010.

وبلغت حصة الوطنية للاتصالات في نهاية الربع الأول من السنة الحالية 3,7 ملايين دينار (13,4 مليون دولار) مقارنة بخسارة قدرها 0,7 مليون دينار (2,4 مليون دولار) عن الفترة ذاتها في 2010.

«برافو» المملكة العربية السعودية:

استقر عدد عملاء «برافو» في نهاية الربع الأول 2011 إلى 0,21 مليون عميل، أي بزيادة بلغت 4,6٪ عن الفترة ذاتها من 2010، وانخفضت الإيرادات في نهاية الربع الأول 2011 من 5,5 ملايين دينار (19,9 مليون دولار) الى 5,0 ملايين دينار (18,1 مليون دولار).

وفي نهاية الربع الاول 2011 بلغ صافي الخسارة 2,1 مليون دينار (7,7 ملايين دولار) مقارنة بـ 1,7 مليون دينار (6,2 ملايين دولار) في نهاية الربع الأول 2010، وبلغ صافي خسارة المملكة العربية السعودية التي تتحملها الوطنية للاتصالات في نهاية الربع الأول من السنة الحالية 1,2 مليون دينار (4,3 ملايين دولار) مقارنة بـ 0,9 مليون دينار (3,4 ملايين دولار) في الفترة ذاتها من 2010.

«الوطنية» المالديف:

وصل مجموع عدد العملاء في نهاية الربع الأول 2011 إلى 0,12 مليون عميل، وبلغت الإيرادات في نفس الفترة 2,8 مليون دينار (10,0 ملايين دولار) مقارنة بـ 2,4 مليون دينار (8,6 ملايين دولار) في الفترة ذاتها في 2010.

وبلغ الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والإطفاء في نهاية الربع الأول من السنة الحالية 0,8 مليون دينار(2,7 مليون دولار) مقارنة بـ 0,4 مليون دينار(1,4 مليون دولار) في نهاية الربع الاول 2010.

وبلغ صافي خسارة المالديف التي تتحملها الوطنية للاتصالات في نهاية الربع الأول من السنة الحالية 0,2 مليون دينار (0,7 مليون دولار) مقارنة بخسارة قدرها 0,6 مليون دينار (2,1 مليون دولار) في الفترة ذاتها من 2010.

«الوطنية» فلسطين:

وصل مجموع عدد العملاء في نهاية الربع الأول 2011 الى 0,39 مليون عميل، وبلغت الإيرادات في نفس الفترة 4,3 ملايين دينار (15,7 مليون دولار) مقارنة بـ 1,1 مليون دينار (4,0 ملايين دولار)، بلغ الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والإطفاء في نهاية الربع الأول من السنة الحالية ـ0,2 مليون دينار (ـ0,7 مليون دولار) وهو مطابق للربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والإطفاء في نهاية الربع الأول 2010، بينما بلغ صافي خسارة فلسطين التي تتحملها الوطنية للاتصالات في نهاية الربع الأول من السنة الحالية 1,2مليون دينار (4,4 ملايين دولار) مقارنة بـ 2,5 مليون دينار (8,9 ملايين دولار) في الفترة ذاتها من 2010.

توضيح لمكاسب القيمة السوقية (غير النقدية)

في يناير 2011 زادت مجموعة الوطنية للاتصالات استثماراتها في تونسيانا من 50٪ الى 75٪، ونتيجة لذلك تم تجميع البيانات المالية لحقوق ملكية مجموعة الوطنية للاتصالات في «تونسيانا» والمحاسبة عنها كشركة تابعة بدلا من كونها شركة محاصة (مشروع مشترك) سابقا، ومن هنا أصبح أساس التجميع المحاسبي المتبع لتونسيانا في قوائم وسجلات الوطنية للاتصالات المالية هو أساس التجميع الكلي بنسبة 100٪.

ملخص الأداء المالي لمجموعة الوطنية للاتصالات

	الربع الأول 2011	الربع الأول 2010	التحليل الربع السنوي نسبة التغير ٪
الإيرادات المجمعة (بالمليون دينار كويتي)	169,8	125,7	٪35,1
الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والإطفاء (بالمليون دينار كويتي)	73,4	46,6	٪57,5
هامش الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والإطفاء (٪)	٪43	٪37	–
صافي الربح * (بالمليون دينار كويتي)	285,1	16,2	٪1659,5
صافي الربح (بالمليون دينار) (باستثناء مكاسب إعادة التقييم بالقيمة السوقية)	19,6	16,2	٪21,2
عدد المشتركين المجمع (بالمليون)	16,6	15,8	٪5,6

* ملحوظة: تم الاعتراف بمبلغ (غير نقدي) بقيمة 265,5 مليون دينار (961,5 مليون دولار) يمثل مكاسب اعادة التقييم بالقيمة العادلة لحصة الوطنية للاتصالات الأساسية في حقوق ملكية تونسيانا والبالغة 50٪ وكذلك الحصة الحالية بعد الزيادة إلى 75٪.

في مؤتمر «إستراتيجيات القيادة الحديثة»

السويدان: لا غنى عن بناء القيادات في الشركات المتعثرة لمواجهة تداعيات الأزمة

د.غولد سميث ود.طارق السويدان يتقدمان الحضور بالمؤتمر (متين غوزال)

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الإبداع الخليجي للاستشارات والتدريب د.طارق السويدان أن بناء القيادات وتطويرها في شركات الأعمال بات احدى أهم الأولويات التي تراعيها بعد تداعيات الأزمة المالية والتي غيرت الكثير من المفاهيم القيادية وجعلت من القيادة علما قائما بذاته تنتقل من خلاله الشركات من أزماتها المالية الراهنة إلى تحقيق الأرباح.

ولفت السويدان في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الذي تنظمه الشركة بعنوان «استراتيجيات القيادة الحديثة»، أمس، الى أن اختيار موضوع القيادة جاء بسبب احتياج الشركات لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال بناء استراتيجيات حديثة وفعالة قادرة على مواجهة أي أزمات مستقبلية تواجهها الشركات.

وقال إن أهمية مفهوم القيادة انعكس في حضور ممثلين عن شركات محلية وخليجية كثيرة، والتي أتت لتستمع الى الخبرات والتجارب العملية والتي يمثلها خبير القيادة العالمي د.مارشال جولد سميث الذي يعد واحدا من الخمسة عشر مفكرا الأكثر نفوذا في العالم، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي في شركة زين السعودية د.سعد البراك، والرئيس التنفيذي السابق لشركة أرامكو السعودية عبدالله بن جمعة.

واوضح إن المتحدثين يتناولون بالتحليل تجارب واقعية وفعالة في العمل القيادي تمكنوا من خلالها من حل الكثير من المشكلات الإدارية والفنية وتمكنوا من الوصول بشركاتهم إلى مراتب عالمية وإقليمية.

وفي ورقته حول القيادة الأخلاقية، بين السويدان أن النظرية الجديدة في علم القيادة هي القيادة الأخلاقية، التي يحتاجها مجتمعنا اليوم أكثر من أي وقت مضى، لافتا الى أن تلك القيادة دفعت إلى بناء الكثير من الاقتصادات الحديثة التي تحولت من اقتصادات فاشلة إلى اقتصادات ناجحة بكل المقاييس ضاربا المثل بالنموذج التركي الذي بات واحدا من أهم الاقتصادات العالمية وفق تقارير التنافسية العالمية والتي احتل فيها الاقتصاد المرتبة الـ 17.

وأضاف أنه من هذا المنطلق فقد دأبت شركة الإبداع الخليجي للتدريب والاستشارات، ومنذ سنوات عدة، على التركيز على هذا الجانب الهام في قطاع الأعمال، فقامت بالعديد من الدراسات والأبحاث، وقدمت الكثير من البرامج والدورات والندوات، وآخرها كان إطلاق هذا المؤتمر (استراتيجيات القيادة الحديثة)، إيمانا منها بضرورة مواكبة الجهود الفاعلة في المجتمعات العربية، لإعطاء التدريب القيادي حقه من الاهتمام على جميع المستويات الحكومية والخاصة.وفي كلمته، أوضح خبير القيادة العالمي د.مارشال جولد سميث أن القيادة لم تعد تقتصر على القادة وحسب، موضحا أن الشركات الكبرى بدأت تتفهم أن الحفاظ على أن الأداء يتطلب التزاما في كافة أرجاء المؤسسة تجاه تطوير القادة على نحو ينسجم مع الأهداف التنظيمية، وهو التزام يعتبر فهمه أسهل بكثير من تحقيقه.

وبين أن المنظمات تبحث عن طرق لإنزال القيادة من الإدارة العليا إلى الرجال والنساء في كافة المستويات.

وقدم سميث في كلمته الكثير من التجارب العالمية لبناء القيادات ودور الحكومات والقطاع الخاص فيها، مبينا أن الكثير من رجال الأعمال يسعون إلى اكتساب الخبرات التي تؤهلهم لمواجهة تداعيات الأزمة.

وطرح غولد سميث في كلمته عدد من الأسئلة أهمها كيف يمكن للقادة إحداث التغييرات الإيجابية على المدى الطويل في السلوك؟ وما نوع الأنشطة التنموية التي تمتلك أكبر تأثير في زيادة كفاءة المسؤولين التنفيذيين؟

وقال إن المؤتمر يتناول الصبغة العملية والتطبيقية للقيادة، والتي يمثلها اثنان من أقطاب رجال القيادة في عصرنا الحالي، الأول شغل ردحا من الزمن رئيسا تنفيذيا لأكبر شركات النفط في المنطقة والعالم، وهو عبدالله بن جمعة، رئيس شركة ارامكو السابق، والآخر، هو المحنك الخبير في عالم الاتصالات، د.سعد البراك، رئيس مجموعة زين سابقا، والرئيس التنفيذي لزين السعودية، ويمثل الاثنان تجربة عملية ناجحة جدا لأهم قطاعين في قطاع الأعمال في العالم الحالي: النفط والاتصالات.

وفي تناوله لمحاور المؤتمر، بين المدير العام في الشركة أحمد شربجي أن المؤتمر يتناول عدة ورش عمل ومحاضرات رئيسية هي: الجيل القادم، التأثير الفعال، القيادة الأخلاقية، الاستثمار في القيادة، استراتيجيات إعداد القادة والقيادة الفطرية: عشق القيادة.

وبين شربجي أن د.مارشال جولد سميث سيقدم ورشتي عمل في القيادة العالمية: الجيل القادم والتأثير الفعال، فيما يتناول خبير التدريب العالمي د.طارق السويدان ورشتي القيادة الأخلاقية واستراتيجيات إعداد القادة، فيما يتحدث الرئيس التنفيذي السابق في شركة «أرامكو» عبدالله بن صالح بن جمعة عن موضوع الاستثمار في القادة.

وقال إن محور القيادة الفطرية «عشق القيادة» سيتناوله العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في زين السعودية د.سعد البراك.

• عمر راشد

النمش: مجلس إدارة «الدولية للإجارة» الحالي ينفّذ «سياسة الأرض المحروقة»

قال ممثل تحالف المساهمين لشركة الدولية للإجارة مع البنك الإسلامي للتنمية المحامي مشعل النمش: ان «المجلس الحالي لإدارة الشركة يسعى بطريقة متعمدة ومكشوفة لشطب الشركة من القطاع الاستثماري حتى يبعد أعين الجهاز الرقابي لبنك الكويت المركزي عن المخالفات التي تمت ومازالت ترتكب بحق أموال الشركة وحقوق المساهمين»، واصفا مجلس إدارة الشركة الحالي بأنه «غير جاد في إنقاذ الشركة من مصيرها المحتوم».

وأشار النمش في تصريح صحافي الى أن بنك الكويت المركزي أمهل، في كتاب سابق له بتاريخ 2010/12/10، مجلس إدارة الشركة الحالي مهلة 6 شهور لتعديل أوضاع الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوضاعها وإطفاء الخسائر المتراكمة وتوفير رأسمال جديد لا يقل عن ما يعادل 15 مليون دينار، وذلك في إطار القوانين والقرارات ذات العلاقة، إلا أن مجلس الإدارة الحالي لم يستغل تلك المهلة لتعديل أوضاع الشركة حيث قاربت تلك المهلة على الانتهاء دون أي تقدم يذكر، مما جعل البنك المركزي يبعث بخطاب آخر، بتاريخ 2011/4/14، يخطر فيه الشركة بأنه بالرغم من مضي 5 شهور على المهلة الممنوحة للشركة، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات جادة من مجلس الإدارة الحالي لمعالجة أوضاع الشركة.

وأضاف النمش ان البنك المركزي أفاد بأنه لم يتم استيفاء أي من الملاحظات التي تم إخطار مجلس إدارة الشركة بهذا الخصوص، كما أوضح «المركزي» ان مجلس الإدارة الحالي فشل في الحصول على موافقة الدائنين على خطة الشركة غير الواضحة المعالم لإعادة هيكلة مديونياتها، لذلك أعاد «المركزي» تأكيد انتهاء قرب المهلة الممنوحة للشركة والتي تنتهي بتاريخ 2011/5/9 لتعديل أوضاعها قبل أن يتم شطبها من القطاع الاستثماري تمهيدا لتصفيتها من قبل الدائنين.

وأوضح النمش: ان «الممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة الحالي تمثل خطوات معاكسة تماما لما هو مطلوب وان مجلس الإدارة يسلك الطريق المغاير للإجراءات المفترض اتخاذها لإنقاذ الشركة من الإفلاس وتجنب تصفيتها، بل ان مجلس الإدارة الحالي يتبع في إدارته «سياسة الأرض المحروقة».

ودلل النمش عل كلامه بأن أموالا نقدية تقدر بالملايين قد تم سحبها من أرصدة الشركات التابعة للدولية ولا يعلم مصيرها حتى الآن، متسائلا: «انه لا يعقل لشركة قد خسرت كل رأسمالها أن تمنح مجموعة من الموظفين بالشركة رواتب تتعدى الـ 13 ألف دينار شهريا؟»، مضيفا ان إحدى الشركات التابعة للدولية قامت بعملية تمويل وشراء عدة ملايين من أسهم «الدولية للإجارة» وأسهم «الأبراج القابضة» لصالح أحد كبار المساهمين بشركة الأبراج القابضة لتعزيز قبضته وسيطرته على مجالس إداراتها.

وأفاد النمش بأن مجلس الإدارة الحالي عمد إلى تضليل المساهمين بشأن مصير الأصول العقارية الخارجية للشركة، حيث أبلغ المجلس الحالي جموع المساهمين الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية السابقة (بتاريخ 2011/2/3) بأنه استطاع ونجح في تثبيت جميع الأصول العقارية للشركة وتحديدا عقارات الشركة في مصر وسورية، مبينا انه اتضح لاحقا زيف تلك الإدعاءات وأن تلك الأصول قد تم سحبها من قبل الحكومات المعنية لعدم استصدار الشركة التراخيص اللازمة وعدم تنفيذها المشاريع المطلوبة.

ودعا النمش الى ضرورة تكاتف جميع المساهمين لاتخاذ الخطوات الأولى لإنقاذ الشركة من خلال تغيير مجلس الإدارة الحالي في اجتماع الجمعية العمومية المقبلة المقرر في الاول من مايو المقبل وانتخاب مجلس إدارة جديد يحظى بدعم وقبول من قبل البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة الدائنين.

إلغاء أكثر من 300 مليون دينار في دفاترها كدين عليها للدولة

«الهيئة»: الشركات المدرجة يمكنها المشاركة في مزاد تخصيص «الكويتية» إلا شركات الطيران

كونا: أكدت الهيئة العامة للاستثمار حرصها على انجاز الأعمال المكلفة بها والمتعلقة بخصخصة الخطوط الجوية الكويتية ضمن إطار القانون ووفق أفضل الممارسات بعد تكليف مجلس الوزراء لها بتطبيق القانون رقم 6 لسنة 2008.

وقالت الهيئة في بيان صحافي امس عن آخر تطورات مرحلة خصخصة الخطوط الجوية الكويتية انها قامت باختيار مجموعة من المؤسسات الدولية المتخصصة لإنجاز هذه الأعمال مؤكدة في الوقت نفسه ان تحديد رأس مال شركة الخطوط الجوية الكويتية بمبلغ 220 مليون دينار تم بناء على تقييم معد من مؤسسات متخصصة ولم يكن لها دور أو سلطة في توجيه تلك المؤسسات فضلا عن عرض هذه التقييمات على ديوان المحاسبة واعتمادها من مجلس الوزراء.

وذكرت الهيئة انه لا يوجد ما يفيد بأنها قد تمنع بعض الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) من الدخول في المزاد.

وأكدت في بيانها ان إعلان إبداء الرغبة في المشاركة في المزاد الذي سينشر في النصف الثاني من الشهر المقبل ينص صراحة على ان جميع الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية يمكنها المشاركة في المزاد بينما من غير المسموح لشركات الطيران الوطنية بذلك تماشيا مع النصوص الصريحة للقانون رقم 6. وأضافت ان إعلان إبداء الرغبة يتضمن بعض الشروط الواجب توافرها في الشركات الأجنبية المتخصصة لضمان توافر حد أدنى من المعايير المطلوبة وكذلك ضمان توافر بعض الشروط القانونية من حيث طبيعة ملاكها ونشاطها ومصادر أموالها وقدراتها وخبراتها السابقة.

وذكرت الهيئة العامة للاستثمار ان جميع الشروط المطلوبة ستكون متوافرة على موقع الكتروني سيتم إنشاؤه لعملية تخصيص الخطوط الجوية الكويتية وسيكون في متناول الجميع.

وقالت انها لم تخترع مفهوم صافي قيمة الأصول ولا شريطة ان تكون قيمة صافي الأصول مساوية لرأس المال المنصوص عليه في النظام الأساسي للشركات التي يتكون رأسمالها من أصول عينية كما هو الحال في شركة الخطوط الجوية الكويتية.

وأوضحت الهيئة انها ليست الجهة المخولة بأن تقرر صافي قيمة الأصول وفيما اذا كانت مساوية او أكثر او اقل من قيمة رأس المال في تاريخ عقد الجمعية العامة التأسيسية مبينة ان هذه الشروط واجب تحققها وفق قانون الشركات الكويتي مشيرة الى ان القانون يشترط ان يتم ذلك بناء على تقييم خبير معتمد للتأكد من صحة تقييم الأصول العينية حيث لابد ان يتفق صافي قيمة الأصول العينية مع رأس المال المحدد وذلك حماية لمصلحة المكتتبين وفق نص المادة 105 من قانون الشركات الكويتية.

وعن تحديد قيمة الأصول المنقولة من المؤسسة الى الشركة الجديدة قالت الهيئة ان القانون رقم 6 لم يحدد الأصول المعنوية على وجه الدقة ولضمان شفافية الإجراءات المتبعة في التخصيص فقد تم تحديد جميع الاصول المعنوية التي تتمتع بها الشركة حاليا وتم وضعها في إطار قانوني واضح صدر بقرار مجلس الوزراء رقم 444 لسنة 2011 وسيتم تقييمها وتحديد طريقة التصرف بها وتضاف للأصول المنقولة وتدخل في حساب صافي قيمة الأصول المنقولة للشركة الجديدة.

وأكدت الهيئة حرصها على معالجة الديون المستحقة لصالح الشركة على الحكومة والتي بلغت في احدث بيانات مالية مدققة للمؤسسة حوالي 300 مليون دينار وذلك من خلال شطبها من قائمة أصول المؤسسة وإعفاء المال العام من سدادها.

وذكر البيان أن اتخاذ الإجراءات المحاسبية والقانونية سيتم في سبيل تنفيذ ذلك عند تسلم البيانات المالية المدققة للشركة كما في 31 مارس الماضي وبذلك فإن المعالجات المتبعة في تخصيص الخطوط الجوية الكويتية ستخفض تكاليف كانت مستوجبة السداد وفق القانون باعتبار تلك الأموال مسجلة في أصول الشركة المدققة والمنشورة.

وخلصت الهيئة بالتأكيد على مجموعة من النقاط بما فيها أنها لم تحدد مبلغ 220 مليون دينار كرأسمال الشركة الجديدة بل تم ذلك وفق تقييم جهات متخصصة مستقلة اطلعت عليه الأجهزة الرقابية واعتمد رسميا.

وأكدت الهيئة أنها ليست الجهة التي تحدد صافي قيمة الأصول المنقولة بل أن ذلك سيتم بناء على تقرير حديث من خبير معتمد مستقل يقدم للجمعية العامة التأسيسية ولوزارة التجارة والصناعة تماشيا مع نصوص قانون الشركات وسيتم توفير نسخ منه عند تقديمه لاطلاع الجهات الرقابية الرسمية.

وقالت ان جميع الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية يحق لها الدخول في المزاد على خصخصة الشركة مضيفة انه تم إلغاء أكثر من 300 مليون دينار مسجلة في دفاتر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية كدين مستحق على الدولة.

وذكر البيان ان الخطوط الجوية الكويتية مستمرة في نشاطها وتحقق خسائر شهرية تتجاوز خمسة ملايين دينار وبالتالي فان مركزها المالي متغير باستمرار والتاريخ الفصل في قياس قيمة أصولها يكون تاريخ عقد الجمعية العامة التأسيسية وإشهار الشركة الجديدة.

وأعربت الهيئة العامة عن تقديرها للاهتمام بمسألة تخصيص الخطوط الجوية الكويتية باعتبارها اول عملية تخصيص مؤكدة استعدادها لحضور أي اجتماع ضمن أي إطار حكومي برلماني لضمان الرد على جميع الأسئلة والاستفسارات لتحاشي نشر أي معلومات تؤثر سلبا على تخصيص الخطوط الجوية الكويتية وعلى برنامج التخصيص بشكل عام.

شركة مملوكة لـ «سفن» تبرم عقداً بـ 6,9 ملايين دينار

ذكرت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن في بيان نشر على موقع البورصة ان شركة الخليج للانشاءات والاعمال البحرية والمقاولات العامة (شركة مملوكة بالكامل) قد ابرمت عقد مقاولة خاصا بالاعمال المدنية (لمشروع انشاء مصنع جديد لازالة الغازات الحمضية بمصفاة ميناء الاحمدي) مع المقاول الرئيسي العالمي لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية بمبلغ اجمالي قدره 6,9 ملايين دينار، علما ان مدة المشروع 20 شهرا اعتبارا من 4 الجاري.